

Distr.  
LIMITEDA/44/L.47  
27 November 1989  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون  
البند ٢٧ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الاوسطاندونيسيا ، باكستان ، البحرين ، جيبوتي ،  
كوبا ، ماليزيا ، موريتانيا : مشروع قرار

إن الجمعية العامة ،

وقد ناقشت البند المعنون "الحالة في الشرق الاوسط" ،

وإن تعيد تأكيد قراراتها ٢٢٦/٢٦ ألف وباء المؤرخين في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و دإط - ١/٩ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، و ١٢٢/٢٧ واو المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٥٨/٢٨ ألف إلى هاء المؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٨٠/٢٨ ألف إلى دال المؤرخة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٤٦/٢٩ ألف إلى جيم المؤرخة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ١٦٨/٤٠ ألف إلى جيم المؤرخة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ١٦٢/٤١ ألف إلى جيم المؤرخة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٢٠٩/٤٢ ألف إلى دال المؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٥٤/٤٢ ألف إلى جيم المؤرخة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإن تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ، و ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، و ٥١١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، و ٥١٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، و ٥١٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، و ٥١٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، و ٥١٦ (١٩٨٢) المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، و ٥١٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، و ٥١٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، و ٥١٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢

١٩٨٢ ، و ٥٢١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، و ٥٥٥ (١٩٨٤) المؤرخ فسي  
١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ ، والقرارات الاخرى ذات الصلة ،

وإذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام المؤرخة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر (١)  
و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر (٢) و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (٣) ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة الدعم الجماعي للقرارات التي اتخذها  
مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المعقود في فاس بالمغرب في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر  
١٩٨١ ، ومن ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ (٤) ، والتي أكدت عليها مؤتمرات القمة  
العربية اللاحقة لها بما فيها مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في السدار  
البيضاء في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وإذ تكرر تأكيد قراراتها  
السابقة المتعلقة بقضية فلسطين ودعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل  
الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وإذ تعتبر أن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق  
الاطوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم والقرارات  
الأخرى ذات الصلة المتعلقة بقضية فلسطين سوف يساهم في النهوض بالسلام في المنطقة ،

وإذ ترحب بجميع الجهود التي تساهم في بلوغ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب  
الفلسطيني عن طريق التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط وفقاً لقرارات  
الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ،

(١) A/44/690 و Add.1

(٢) A/44/731-S/20968

(٣) A/44/737-S/20971

(٤) انظر : A/37/696-S/15510 ، المرفق . وللاطلاع على النص المطبوع ،  
انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السابعة والثلاثون ، ملحق تشرين الاول/  
اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الوثيقة S/15510 ،  
المرفق .

وإن ترحب بالتأييد العالمي الذي لقيته القضية العادلة للشعب الفلسطيني والبلدان العربية الأخرى في كفاحها ضد العدوان والاحتلال الإسرائيلي من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ومن أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ممارسة تامة على نحو ما أكدته قرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ،

وإن يساورها بالغ القلق لان الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والأراضي العربية الأخرى ، لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ولأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع لم تنفذ ، ولأن الشعب الفلسطيني لا يزال محروما من استعادة أرضه ومن ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما يتفق مع القانون الدولي ، على نحو ما أعادت تأكيد قرارات الأمم المتحدة ،

وإن تؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩<sup>(٥)</sup> ، على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والأراضي العربية المحتلة الأخرى ،

وإن تؤكد من جديد أيضا جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع والتي تنص على أن اكتساب الأراضي بالقوة غير جائز بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وأن إسرائيل يجب أن تنسحب دون قيد أو شرط من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والأراضي العربية المحتلة الأخرى ،

وإن تؤكد من جديد كذلك الضرورة الحتمية لإقامة سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس الاحترام الكامل للميثاق وللمبادئ القانون الدولي ،

وإن يساورها بالغ القلق أيضا للسياسات الإسرائيلية المستمرة التي تنطوي على تصعيد الصراع في المنطقة وتوسيع نطاقه ، مما يشكل انتهاكا آخر لمبادئ القانون الدولي ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ،

وإن تشدد مرة أخرى على الأهمية الكبرى لعامل الزمن في المساعي الرامية لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط في وقت مبكر ،

(٥) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣ .

١ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط وأنه لن يتحقق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ممارسة تامة ، وانسحاب اسرائيل الغوري وغير المشروط والكامل من الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والاراضي العربية المحتلة الاخرى ؛

٢ - تؤكد من جديد كذلك أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الأوسط دون أن تشارك في ذلك ، على قدم المساواة ، جميع الاطراف في النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ؛

٣ - تعلن مرة أخرى أن السلم في الشرق الأوسط كل لا يتجزأ ويجب أن يقوم على أساس حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة وعلى أساس قراراتها ذات الصلة ، يكفل انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، ويمكن الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق العودة والحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين وفقا لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، ولاسيما قرارات الجمعية العامة دإط - ٢٧/٢٧ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، و ١٢٠/٢٦ ألف إلى واو المؤرخة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٨٦/٢٧ ألف إلى دال المؤرخة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٨٦/٢٧ هاء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٥٨/٢٨ ألف إلى هاء المؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٤٩/٣٩ ألف إلى دال المؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٩٦/٤٠ ألف إلى دال المؤرخة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٤٣/٤١ ألف إلى دال المؤرخة في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٦٦/٤٢ ألف إلى دال المؤرخة في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٧٥/٤٣ ألف إلى جيم المؤرخة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛

٤ - تري أن مشروع السلام العربي الذي أقر بالإجماع في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس بالمغرب في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ومن ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢<sup>(٤)</sup> ، والذي أعادت تأكيده مؤتمرات القمة العربية اللاحقة ، بما فيها مؤتمر القمة العربي غير العادي المعقود في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وكذلك الجهود والاجراءات ذات الصلة الرامية إلى تنفيذ مشروع فاس ، هي مساهمات هامة تجاه تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف عن طريق التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ؛

٥ - تدين استمرار احتلال اسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، وتطالب بانسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط بالكامل من جميع الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ؛

٦ - ترفض جميع الاتفاقات والترتيبات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتناقض مبادئ الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط من أجل ضمان إقامة سلم عادل في المنطقة ؛

٧ - تشجب عدم امتثال اسرائيل لقراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ و ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، وقرارات الجمعية العامة ٢٠٧/٢٥ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٢٦/٢٦ ألف وباء المؤرخين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، وتقضي بأن قرار اسرائيل ضم القدس وإعلانها "عاصمة" لها ، فضلا عن التدابير الرامية الى تغيير طابعها العمراني وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها القانوني ، لاغية وباطلة ، وتطالب بالفائها فوراً ، وتطلب الى جميع الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة وجميع المنظمات الأخرى أن تمتثل لهذا القرار ولسائر القرارات والمقررات المتعلقة بالموضوع ؛

٨ - تدين عدوان اسرائيل وسياساتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها ، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي ، وإقامة المستوطنات ، وضم الأراضي ، وغيرها من التدابير الإرهابية والعدوانية والقمعية التي تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع ؛

٩ - تدين بقوة قيام اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وادارتها على الجولان العربية السورية المحتلة ، وما تنتهجه فيها من سياسات وممارسات الضم ، وإقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي ، وتحويل موارد المياه ، وفرض الجنسية الاسرائيلية على المواطنين السوريين ، وتعلن أن جميع هذه التدابير لاغية وباطلة وتشكل انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال بالحرب ، وخصوصاً اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؛

١٠ - تري أن الاتفاقات المعقودة بين الولايات المتحدة واسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي ، التي وقعت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، واستمرار تزويد

اسرائيل بالاسلحة والاعتدة الحديثة بالإضافة الى المعونة الاقتصادية الكبيرة ، بما في ذلك الاتفاق المعقود أخيرا بين الحكومتين بشأن اقامة منطقة تجارة حرة ، قد شجعت اسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها العدوانية والتوسعية في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والاراضي العربية المحتلة الأخرى ، وأضرت بالجهود التي تستهدف إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، وأنها تهدد أمن المنطقة ؛

١١ - تطلب مرة أخرى الى جميع الدول أن تضع نهاية لما يتدفق على اسرائيل من معونة عسكرية واقتصادية ومالية وتكنولوجية ، فضلا عن موارد بشرية ، تهدف الى تشجيعها على مواصلة سياساتها العدوانية ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني ؛

١٢ - تدين بشدة التعاون المستمر والمتزايد بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا العنصري ، ولاسيما في الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية ، الذي يشكل عملا عدائيا ضد الدول الافريقية والعربية ويمكن اسرائيل من تعزيز قدراتها النووية ، مما يجعلها تفرض على دول المنطقة إبتزازا نوويا ؛

١٣ - تؤكد من جديد دعوتها الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ، بحيث تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، وبحيث يكون المؤتمر فعالا وذا صلاحيات كاملة وذلك من أجل التوصل الى حل عادل وشامل يقوم على أساس انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، وكذلك من جميع الاراضي العربية الأخرى المحتلة ، وضمان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفق قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ؛

١٤ - تؤيد الدعوة الى انشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن يشترك فيها الاعضاء الدائمون في المجلس لاتخاذ الاجراءات الضرورية لعقد المؤتمر ؛

١٥ - تطلب الى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن دوريا بتطورات الحالة ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا شاملا يتناول التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط من جميع جوانبها .

-----